أبدت التيارات الإسلامية في مصر، تمسكها بالدعوة إلى تنظيم مظاهرة مليونية يوم الجمعة 29 يوليو، رافضة ضغوط حكومية مورست عليها لأجل التراجع عن الدعوة للتظاهرة التي تهدف إلى الدفاع عن "الإرادة الشعبية"، واحترام نتائج الاستفتاء على التعديلات الدستورية في مارس، ورفض وضع ما تسمى بـ "وثيقة مبادئ حاكمة للدستور الجديد"، مشددة على الطابع السلمي للمظاهرة، وأنها لا تهدف إلى الدخول في صدام مع المعتصمين بميدان التحرير، وقد شكلت فرقًا لتأمين الميدان خلال التظاهرة لمنع حدوث أي مناوشات.

وقال الدكتور ياسر برهامي، أحد رموز الدعوة السلفية، إنه من المستبعد حدوث مصادمات بميدان التحرير خلال مليونية الجمعة 29 يوليو، مضيفًا إنه لا يمكن السماح بوقوع أي معركة داخل الميدان خلال المظاهرة، وكافة الاتجاهات الإسلامية التي اتفقت على المشاركة فيها سوف تشكل فرقا لتأمين جميع مداخل ومخارج الميدان.

وأكد برهامي، عضو مجلس أمناء الدعوة السلفية أن شباب الإسلاميين لن ينجروا لأي أعمال عنف، وقال إنه في حال حدثت مناوشات بميدان التحرير فإن كافة من سيشاركون من الشباب الإسلامي "لن يشتركوا في معارك، ولن يقبلوا استفزازا"، مشددًا على ضرورة تفهم "الإخوة" هذا الأمر جيدًا.

وأضاف إن جميع الاتجاهات الإسلامية اتفقت على تشكيل فرق لتأمين المظاهرات، وإن "التعليمات الأكيدة من جميع الاتجاهات بعدم التعرض لمن يخالفنا في رأيه"، من الفصائل والائتلافات الأخرى الموجودة في ميدان التحرير والمعتصمين في الخيام، بحسب صحيفة "المصريون" الإلكترونية.

وتابع: حتى لو صدر منهم استفزاز، فإن الإخوة لن يردوا "الاستفزاز باستفزاز"، لأنه لا يمكن أن يُسمح بوجود أي معركة داخل الميدان، مؤكدًا سلمية التظاهرات، وأهمية أن يستوعب المخالفون في الرأي.

وحين بادر أحد الشباب السلفي بسؤال الشيخ: "ماذا لو قُتل بعض الإخوة؟" رد مستبعدًا حدوث هذا الأمر كلية": إن شاء الله لن يقع ذلك"، وأضاف: وإذا كان غرض من يقتل في مثل هذه الأحداث نصرة الدين ومنع فرض العلمانية، ومن أجل منع الفوضى في البلد لكان شهيدا.

## رفض للضغوط:

وكانت القوى الإسلامية التي تبنت الدعوة إلى مليونية الجمعة كشفت عن تعرضها لمحاولات لإثنائها عن المضي قدمًا، بدعوى الخوف من حدوث مصادمات مع المعتصمين بميدان التحرير، والذين دعوا بدورهم إلى ما تسمى بجمعة الشرعية الثورية، في أعقاب أحداث العباسية مساء السبت الماضي.

وأكد الدكتور عماد عبد الغفور رئيس حزب "النور" السلفي، أن ضغوطًا مورست عليه من أجل تأجيل مليونية الجمعة القادمة وإثناء الحزب عن المشاركة وبخاصة في ظل الظروف التي تمر بها البلاد بعد الأحداث الأخيرة.

وأوضح أن الدكتور علي السلمي نائب رئيس الوزراء للتحول الديمقراطي، واللواء منصور العيسوي وزير الداخلية طلبا منه خلال مقابلة مساء الاثنين تأجيل المظاهرة تخوفًا من الصدام الذي قد يحدث مع القوى الليبرالية. لكنه أكد أن رد على ذلك بإبداء رفضه الموافقة على تأجيل المليونية، باعتبارها مطلبًا للشارع المصري ليقول كلمته واضحة يسمعها الجميع.

وبحسب الدكتور محمد يسري، المتحدث الإعلامي الرسمي لحزب "النور"، فإن السلمي والعيسوي أعربا خلال لقائهما مع رئيس الحزب عن تخوفهما من حدوث مصادمات في مليونية الجمعة القادمة، وبخاصة في أعقاب أحداث العباسية الأخيرة، مؤكدين له أن من غير المناسب تنظيم تلك المليونية تشارك فيها كافة القوي الإسلامية، خاصة في ظل وجود انشقاقات بين القوي الوطنية بعد الأحداث الأخيرة، الأمر الذي قد يولد مصادمات بين التيار الإسلامي والتيارات الأخرى التي قد لا يروق لها وجود الإسلاميين بميدان التحرير.

وأضاف أنهما عبرا لرئيس الحزب عن تخوفهما من استغلال هذه الأجواء المضطربة بين القوى الوطنية من خلال طرف ثالث يهمه إيجاد تلك الانقسامات والاضطرابات، لكنه أشار إلى أن الرد كان حاسما في تلك المسألة رغم تلك التخوفات التي عبر عنها الدكتور السلمي واللواء العيسوي بأنه لا بديل عن المشاركة.

وأوضح المتحدث باسم حزب "النور" أن الحزب سيعمل بكافة المحافظات على تسهيل نقل المشاركين في المليونية بالأتوبيسات مجانًا، وأن شباب الحزب سيشارك مع القوى الإسلامية وكافة التيارات في عملية تأمين ميدان التحرير ووضع جميع الاحتياطات الأمنية، للخروج بالمظاهرة دون أي احتكاكات أو مصادمات والتأكيد علي سلمية المظاهرة المليونية.

## تحذير من الوقيعة:

وكانت "جبهة الإرادة الشعبية"، إحدى القوى الداعية إلي مظاهرات الجمعة دعت إلى ضرورة "اليقظة والحذر من أي محاولة للوقيعة وإحداث شرخ بين التيارات المختلفة". كما أعلنت تضامنها مع "المعتصمين المنادين بالمطالب الشعبية"، وقالت في بيان لها "نؤيد حقهم المشروع في الاعتصام وندعوهم لعدم الاستجابة إلى الإشاعات والأكاذيب التي تُروج بشأن الإضرار بممتلكاتهم أو إلحاق الأذى بهم أو دفعهم لفض الاعتصام.

وقال البيان: ننبه إلى أننا لا نُخوّن أو نُكفّر من يختلف معنا في الرأي بشأن النزول يوم الجمعة. وأشار إلى أن أي تصريح يخالف ما قد ذُكر في البيان وما اتفقت عليه القوى فهو لا يمثل إلا من قام بإصداره.

وعبر الدكتور علاء الدين الروبي الأستاذ بكلية الهندسة جامعة القاهرة، عضو اللجنة التأسيسية بجبهة الإرادة الشعبية، إحدى القوى المشاركة في مليونية الجمعة عن رفضه لمحاولات الضغط التي يمارسها عدد من السياسيين، سواء بتصريحاتهم الإعلامية علي عدد من القنوات والبرامج الفضائية، أو من خلال الحديث المباشر مع عدد من القيادات الإسلامية، التي كشف عنها البعض من أجل تأجيل أو إثناء القوى الإسلامية عن للمشاركة في مليونية الجمعة.

ووصف الضغوط بأنها أسلوب غير منضبط يوضح مدي التخوف الشديد من جانب تلك التيارات من الحشد القوي ومن إظهار الحجم الحقيقي والخريطة الحقيقة للشارع المصري، ومن حجم الضغط الشديد الذي ستشكله التيارات الإسلامية من أجل تحقيق مطالب الثورة الحقيقية.

وأعرب عن توقعه بحضور مكثف وغير مسبوق في المليونيات السابقة في مليونية الجمعة، مؤكدا إصرار كافة القوى الإسلامية وجبهة الإرادة الشعبية على المشاركة والسعي لتحقيق مطالب الثورة والتوافق بين القوي السياسية والوطنية في الميدان، مستبعدًا إلى حد الاستحالة بحدوث صدام بين أي أطراف من القوى أو الحركات السياسية في الميدان بكافة توجهاتها، خاصة وأن القوى الإسلامية تؤكد دائمًا سليمة المليونية، وأهمية تحقيق التوافق الوطني بين كافة القوى.

وأضاف أن كافة الائتلافات الشبابية الإسلامية تتحرك بدأب من أجل الاتفاق مع مختلف التيارات على مطالب موحدة للثورة، والتأكيد على أن النزول للميدان لا يهدف إلى الصدام مع أي حركة أو تيار أو من أجل مساندة ومحاباة المجلس العسكري، أو الوقوف في مواجهة بعض القوي التي تحاول كسر المؤسسة العسكرية أو التعدي عليها أو مشاكستها عما تقوم به.

وأكد أن هذا ليس في صالح الوطن، مع المناداة في الوقت ذاته بضبط أداء المجلس العسكري والعمل علي أن يكون أكثر جدية في التعامل والتعاطي مع استحقاقات المرحلة الانتقالية بسرعة وحسم، وعدم التعدي على الإرادة الشعبية وبخاصة فيما يتعلق بوثيقة المبادئ الفوق دستورية، وتحديد جدول زمني لتحقيق مطالب الثورة.

## وسائل نقل مجانية:

وفي إطار عملية الحشد لمليونية الجمعة، أعلنت عدد من الائتلافات الشبابية الإسلامية منها "ائتلاف شباب مصر الإسلامي" تنظيم رحلات مجانية من المدن المختلفة، كالإسكندرية والمنصورة وطنطا والشرقية ودمياط وغيرها إلى ميدان التحرير للمشاركة في فعاليات مليونية الجمعة القادمة.

وقالت مريم محمود الشريف منسق عام "حركة العدل والمساواة" المصرية إن ناشطي الحركة قاموا بتوزيع ما يقرب من 30 ألف بيان بمناطق حلوان، والمرج، وعين شمس، وحمامات القبة بالقاهرة للدعوة إلى المشاركة في المظاهرة المليونية بميدان التحرير وبجميع محافظات مصر يوم الجمعة 29 يوليو، وذلك للحفاظ على هوية مصر، واستقرارها، ورفض وثيقة المبادئ الفوق دستورية.

وكانت "الهيئة الشرعية للحقوق والإصلاح"- التي تضم نخبة من علماء الأزهر والسلفيين- دعت جموع المصريين للخروج في مليونية الجمعة، للتأكيد على رفض مصادرة الإرادة الشعبية، من خلال محاولة فرض وثيقة مبادئ فوق دستورية لها الإلزامية التي للدستور، مؤكدة، أن السبب الداعي إلى احتشاد الجماهير في هذه المليونية هو الدفاع عن الإرادة الشعبية التي عبر عنها الشعب في استفتاء 19 مارس.

وأعربت الهيئة في بيان حصلت "مفكرة الإسلام" على نسخة منه عن رفضها القاطع لوضع وثيقة موحدة للمبادئ الدستورية تقول إنها تتعارض مع الدور المنوط بالبرلمان المنتخب الذي سيتم انتخابه في نوفمبر المقبل، والذي ستوكل إليه مسألة اختيار جمعية تأسيسية لوضع الدستور الجديد.

وطالبت المجلس العسكري الذي يدير شئون البلاد بإعلان التراجع عن تلك الوثيقة "التي لم ولن تتوافق عليها الإرادة الشعبية المصرية"، ودعت المجلس إلى الالتزام باستحقاقات المرحلة الانتقالية من خلال وضع "خارطة طريق"

تتضمن الجداول الزمنية المحددة لتنفيذ ما جرى الاستفتاء عليه بدقة.
وحثت الهيئة- التي تأسست بمبادرة من مجموعة من العلماء والدعاة عقب الإطاحة بنظام حسني مبارك- المجلس على التريث عند إصدار قرارات تتعلق بالإرادة الشعبية، مذكرة أن توافق القوى السياسية لا يعبر عن الإرادة الشعبية.
وأعربت من جهة أخرى عن انحيازها للمطالب الشعبية، التي تتضمن الإسراع بمحاكمة رموز الفساد وقتلة الشعب المصري، وتطهير مؤسسات الدولة كافة من رموز الفساد ودهاقنة النظام البائد. وطالبت بإصلاح المؤسسة الدينية الرسمية، واستبعاد الرموز الفاسدة، وتعيين القيادات الدينية الكبرى بالانتخاب الحر النزيه.
أهداف المليونية:
وتهدف المليونية فضلاً عن رفض محاولة الالتفاف على الإرادة الشعبية والمبادئ فوق الدستورية إلى الإسراع بمحاكمة مبارك وجميع رؤوس الفساد المتورطين في قتل المتظاهرين، وفى الفساد المالي والسياسي في ظل محاكمات علنية عادلة وناجزة، وتنفيذ جميع الأحكام القضائية واجبة النفاذ الصادرة ضد جهات أو مؤسسات حكومية.
كما تهدف إلى تعويض جميع شهداء الثورة ومصابيها، وعلاج جميع المصابين على نفقة الدولة في أسرع وقت، وإخلاء سبيل جميع المعتقلين السياسيين بلا تمييز، وتطهير الإعلام الدولة من الموالين للنظام السابق، وضبط أدائه وفق المعايير الاحترافية للإعلام العصري، ووضع رقابة أخلاقية جادة عليه، وسرعة تصحيح حركة المحافظين والتشكيل الوزاري الجديد من فلول الحزب الوطني وتطهير جميع مؤسسات الدولة من عناصر الفساد، واستقلال السلطة القضائية، والالتزام الكامل باستحقاقات نتيجة الاستفتاء بحسب ما توافقت عليه الإرادة الشعبية، خاصة فيما يخص الانتخابات البرلمانية، وآلية تشكيل الجمعية التأسيسية لصياغة الدستور، ووقف ورفض الإعلان عن أي مواد فوق دستورية تُلزم الشعب المصري وأجياله القادمة بدون موافقة الشعب في استفتاء حر، وعدم الاستجابة لمطالب الالتفاف على إرادة الشعب وأن يكون احتكامنا إلى صندوق الانتخابات إذا ما اختلفت وجهات النظر.

كاتب المقالة :
تاريخ النشر : 27/07/2011
من موقع : موقع الشيخ الدكتور/ محمد فرج الأصفر
رابط الموقع : www.mohammdfarag.com